الكحلاني: المؤسسة الاقتصادية ملتزمة بتثبيت الأسعار وحماية أصحاب الأوزان من تقلبات السوق

■ بدأت المؤسسة الاقتصادية اليمنية بمزاولة نشاطها الجديد المتمثل في إنتاج الخبز وتسويقه للجمهور فضلاً عن تسويقه مادة القمح للأفران الحكومية والأهلية وباحث المواصفات والمعايير والتقنيات الألمانية العالمية.

واكد العميد علي محمد الكحلاني لـ«الميثاق» أن المؤسسة تسير وفقاً للخطط والبرامج التي اقرتها الحكومة ممثلة بوزارة الصناعة والتجارة فيما يخص تجارة القمح والدقيق والتزامها باسعار الحكومة في هذا الشأن.

واضاف إن افتتاح مصنع المخابز والمطاحن المركزية الآلية سوف يسهم كثيراً في تثبيت الاسعار والأوزان والالتزام بالجودة في الإنتاج للرغيف المتنوع وتسويقه للمواطن اليمني.

منوهاً إلى أن مطاحن المؤسسة ستعمل على طحن مادة القمح للمصنع وايضاً تزويد الافران الحكومية والأهلية بمادة الدقيق اسهاماً في حماية أصحاب الأفران والمستهلكين من تقلبات الأسعار واحتكار هذه السلع الاساسية المهمة للمواطنين.

واشاد العميد الكحلاني بدعم واهتمام وزارة الصناعة والتجارة لأنشطة المؤسسة وتشجيعها على لعب دور أيجابي خدمة للمستهلكين من ذوي الدخل المحدود.

وكانت المؤسسة قد افتتحت مصنع المخابز والمطاحن المركزية الاسبوع الماضي بحضور وزير الصناعة د. يحيى المتوكل الذي أشاد بهذه الخطوة المهمة والنموذجية والتي تأتي ترجمة لما ترجوه الحكومة من أجل خدمة وحماية المستهلك اليمني من أشكال الجشع والاحتكار التجاري سيما فيما يخص إنتاج الخبز وتقدمه للمستهلك وفقاً للمواصفات والمقاييس التي حددتها الوزارة لإنتاج وبيع الخبز في الأسواق على مستوى الوطن.

■ كتب/ جمال مجاهد

يبدأ تصدير الغاز العام القادم بإيرادات سنوية ٤٧ مليار ريال

مشروع الغاز الطبيعي الأكبر في المنطقة

■ يعتبر مشروع الغاز الطبيعي المسال الذي دشن فخامة الأخ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية مرحلته الأولى الأربعاء - المشروع الاستثماري الصناعي الأكبر على الإطلاق في اليمن حيث تبلغ ميزانية الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال المحدودة حوالى أربعة مليارات دولار، وتتمثل المرحلة الأولى للمشروع الاقتصادي الضخم مشروع تصدير الغاز الطبيعي المسال في وصول الشحنات الأولى من الغاز من حقول استخراجها في القطاع ١٨ بمنطقة صافر بمأرب إلى منطقة التصدير بميناء بلحاف في محافظة شبوة عبر خط الأنبوب الممتد من صافر إلى منشآت التسييل والتصدير في بلحاف بطول ٣٢٠ كيلو متر.

وقال الصهيبي: إن توقعات النمو المرتفع للعام القادم ٩,١٪ ، ستكون مدعومة بدخول الغاز الطبيعي كمنتج جديد، والذي بدوره سيساهم في تحقيق زيادة في الناتج المحلي الحقيقي لقطاع النفط والغاز تصل إلى ٢٠٪ فيما يتوقع أن تنمو القطاعات غير النفطية بمعدل ٦,٤٪.

وتؤكد الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال أنه بالإضافة إلى الفوائد التي ستجنيها البلاد على المستوى الاقتصادي الكلي، سيوفر المشروع فرصاً جمة للمواطنين اليمنيين لتطوير مهاراتهم التخصصية في بعض المجالات الهندسية والتجارية. ولا شك أيضاً في أن المشروع سيساعد على تعزيز فرص الاستثمار للشركات المحلية من خلال الخوض في منافسات تجارية على مستويات دولية، ويوفر المشروع حالياً آلاف من فرص العمل خلال مرحلة الإنشاء، وسيوفر حوالى ٦٠٠ وظيفة دائمة من ذوي الكفاءات العالية طوال فترة عمل المشروع.

ويعكس المشروع قابلية عالية لدى اليمن في استقبال الاستثمارات الكبيرة ويجسد الشراكة الإيجابية بين الدولة وعدد من الشركات العالمية العملاقة الأمر الذي سينعكس إيجاباً على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية في قطاعات النفط والغاز والمعادن.

وقد سجل تدشين الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال في أغسطس ٢٠٠٥م دخول الحكومة اليمنية والشركاء المساهمين فيها مرحلة جديدة ومهمة من التعاون.. حيث تتمتع اليمن بموقع جغرافي مميز يتيح المجال للوصول بسهولة وبيسر إلى كافة الأسواق العالمية للغاز الطبيعي المسال في حوض المحيط الهادىء في آسيا وكذا الأسواق الممتدة على طرفي المحيط الأطلسي في كل من أوروبا وأمريكا. كما أن كمية احتياطي الغاز الطبيعي المؤكدة كافية لإنتاج وتصدير ٦,٧ مليون طن متري من الغاز الطبيعي المسال سنوياً ولمدة عشرين سنة على الأقل لعملاء الشركة المشترين للغاز على المدى البعيد في كل من الأسواق الرئيسية في أمريكا الشمالية وكوريا الجنوبية وأسواق مستقبلية أخرى.

ويشير تقرير أعدته الشركة إلى أن كمية احتياطي الغاز المؤكدة علمياً في محافظة مأرب والمخصصة للمشروع تبلغ ٩,١٥ تريليون قدم مكعب، يخصص منها حوالى تريليون قدم مكعب لتلبية احتياجات السوق المحلية. كما يوجد احتياطي محتمل آخر يقدر بنحو ٠,٧ تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي المسال، حيث سيتم نقل الغاز المخصص للاستهلاك المحلي عبر خط أنابيب فرعي إلى مدينة معبر الواقعة بمحافظة ذمار ذات التضاريس الجبلية.

ويزيد حجم المشروع عن أربعين ضعفاً بالمقارنة مع متوسط حجم الاستثمارات الكبرى في اليمن، لذا فإن المشروع من شأنه أن يسهم بشكل كبير في تعجيل وتيرة النمو الاقتصادي الكلي وإحداث نقلة صناعية نوعية في اليمن خلال الأعوام القادمة. وترجح التقديرات الاقتصادية بصورة متحفظة أن يوفر المشروع للحكومة اليمنية على مدى العشرين عاماً القادمة إيرادات قد تصل من ٣٠- ٥٠ مليار دولار مما يمنح البلاد حافزاً اقتصادياً مهماً يسهم في تعجيل وتيرة النمو والتقدم الاقتصادي.

وتقول شركة الغاز الطبيعي المسال إنه قبل البدء بمرحلة الاختيار النهائية لخط إنشاء الأنبوب الرئيسي واختيار موقع تشييد محطة تسييل الغاز الطبيعي، قامت الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال باستعراض العديد من الخيارات الأخرى. وقد تم اختيار ميناء بلحاف من بين عدة مواقع أخرى حيث يتمتع بأفضل المواصفات الفنية والبيئية والتي تغني عن القيام بعمليات تجريف قاع البحر لزيادة عمقه أو إلى إنشاء كاسر للأمواج، وكذلك لارتباط الموقع بأقصر طريق يمكن أن يمر عبرها الأنبوب مع أقل آثار ممكنة على المناطق السكنية. لذلك فقد مثل ميناء بلحاف أفضل خيار من النواحي البيئية والاجتماعية والاقتصادية بالنظر إلى مواقع إنشاء المشروع والأنبوب بصورة عامة. وقامت الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال أيضاً بدراسة أربعة بدائل أخرى لتشييد خط الأنبوب الرئيسي لكن جميع البدائل الأخرى لم تكن مناسبة من حيث الآثار المحتملة على البيئة مقارنة بالطريق التي تم اختيارها لإنشاء الأنبوب.

وقد تم توقيع ثلاثة عقود تصدير طويلة الأجل لصالح شركات سويس، وكوغان، وتوتال للغاز والطاقة وبكمية إجمالية تبلغ ٦,٧ مليون طن متري في السنة. وتستوعب مقاسات الرصيف البحري ناقلات تتراوح سعتها بين ٧٠ ألفاً - ٢٠٥ آلاف متر مكعب. ويتضمن المشروع إقامة عدة منشآت جديدة وتعديل أخرى لإنتاج ومعالجة وتسييل الغاز، ويشمل ذلك إنشاء خط أنابيب يربط بين الوحدات القائمة لإنتاج ومعالجة الغاز في مأرب، وإنشاء خط أنابيب رئيسي يربط وحدات إنتاج ومعالجة الغاز في مأرب بمحطة تسييل الغاز الجاري إنشاؤها في منطقة بلحاف بشبوة، وكذا خط أنابيب فرعي لنقل الغاز المخصص للاستهلاك المحلي إلى مدينة معبر.

وخلال العام ٢٠٠٨ تم استكمال عملية إنشاء خط الأنبوب الرئيسي الذي يمتد بطول ٣٢٠ كم بدءً من حقول الغاز في القطاع ١٨ في مأرب وانتهاء بمحطة التسييل في بلحاف بمحافظة شبوة، حيثما سيبدأ تدفق الغاز إلى المحطة لتشغيل الطاقة الكهربائية ذاتياً في البداية ومن ثم لأغراض تهيئة المعدات وبدء التشغيل.

التنمية الاجتماعية

وتؤكد الشركة أن من أهم مساعيها تحقيق فائدة حقيقية تخدم كافة الشركاء المحليين، والسلطات اليمنية ذات العلاقة، والمجتمعات المحلية في المناطق التي يعمل فيها المشروع، وكذا القوى العاملة اليمنية والشركات المحلية المقاولة لتنفيذ الأنشطة المختلفة الخاصة بالمشروع، وتحرص الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال على إظهار قدر عال من الجدية والمسئولية على المستويين المحلي والدولي، ولتحقيق ذلك تبذل الشركة جهوداً حثيثة للوفاء بالتزاماتها الاجتماعية والبيئية والتقيد بالمعايير المتعارف عليها دولياً.

وقد نفذت الشركة دراسة متخصصة على مستوى عالي تهدف إلى تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لمشروع الغاز الطبيعي المسال وستستكمل إعداد خطط الإدارة البيئية والاجتماعية التي تتبناها، وتحرص الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال على ترك أثر إيجابي يحتذى به في اليمن سواء خلال فترة عمل المشروع أو بعد انقضاء تلك الفترة.. حيث تستند الإستراتيجية التي تتبناها الشركة في مجالات التنمية المستديمة وحماية البيئة على ثلاثة مستويات رئيسية من العمل هي: الحد من إلحاق أية أضرار محتملة جراء أعمال المشروع أو التخفيف من حدتها إن تعذر اجتنابها إلى أدنى الحدود التي لا تكاد تذكر أو المتوسطة في أسوأ الحالات، سواء كان ذلك على التجمعات السكانية أو على الثروات الحيوانية أو البيئية، والالتزام بمبدأ التعويض العادل والمنصف وفقاً للمعايير الدولية في حال حتمية وقوع الضرر أو إلحاق أية خسائر اقتصادية جراء إنشاء أو تشغيل المشروع، فضلاً عن ترك أثر إيجابي دائم وميراث يقتدى به في اليمن لمصلحة الأجيال القادمة.

وتتوزع مساهمة الشركاء على شركة توتال المديرة للمشروع بنسبة ٣٩,٦٢٪، وشركة هنت للنفط بنسبة ١٧,٢٢٪، والشركة اليمنية للغاز بنسبة ١٦,٧٣٪، ومؤسسة إس كيه الكورية الجنوبية ٩,٥٥٪، والمؤسسة الكورية للغاز ٦٪، وشركة هيونداي الكورية ٥,٨٨٪، والهيئة العامة للتامينات الاجتماعية والمعاشات ٥٪.

لتحقيق شعار "صنع في اليمن"

حضرموت تستضيف مؤتمر "الصناعة مستقبل اليمن"

برعاية فخامة الأخ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية تستضيف مدينة المكلا بمحافظة حضرموت خلال الفترة ٢٢- ٢٣ ديسمبر المقبل مؤتمر "الصناعة مستقبل اليمن" في إطار دعم برنامج "صنع في اليمن" الذي تنفذه وزارة الصناعة والتجارة بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ومؤسسة التعاون الفني الألماني "GTZ".

■ كتب/ المحرر الاقتصادي

وينظم المؤتمر غرفة تجارة وصناعة حضرموت ووزارة الصناعة والتجارة ونادي رجال الأعمال اليمنيين بهدف البحث عن البدائل الإستراتيجية لمستقبل الاقتصاد اليمني كقطاع الصناعة والدفع بالبدء لإعداد استراتيجيات واضحة في كيفية تطويره، وانه لا بديل لليمن لتلحق بالركب الدولي إلا عبر تطوير الصناعة المحلية وتحويل اليمن إلى دولة صناعية متطورة. ويهدف المؤتمر على وجه الخصوص إلى تحديد رؤية لاستراتيجية التنمية الصناعية اليمنية، وتحديد أهم التحديات والمعوقات التي تواجه القطاع الصناعي ووسائل تجاوزها، ومرتكزات البيئة الاستثمارية الصناعية في اليمن وطرق تعزيزها، وعوامل تنفيذ شعار "صنع في اليمن" وإيجاد الوسائل لتطوير القدرة التنافسية للصناعة اليمنية، والترويج لفرص الاستثمار الصناعي.

يشارك في المؤتمر كبار المسئولين اليمنيين وصناع القرار، وكبار القادة والشخصيات الدولية وخبراء متخصصون، ورجال الأعمال والاقتصاد والمسئولون والرؤساء التنفيذيون لكبرى الشركات الصناعية والاستثمارية في اليمن وخارجها. ومن أبرز المشاركين في المؤتمر الدكتور مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا السابق، الرجل الذي قاد ماليزيا من بلد زراعي نام إلى دولة صناعية متقدمة، ومحيي الدين ياسين وزير الصناعة والتجارة الدولية الماليزي، وعلي العطاس رئيس الغرفة التجارية والذي يترأس أكبر وفد من رجال الأعمال الماليزيين في القطاعات الاستثمارية المختلفة، ويحيى أحمد بن يحيى رئيس شركة "SIRIM" الماليزية والتي تقوم بإعداد تصور لإطار استراتيجية التنمية الصناعية اليمنية.

ويصاحب المؤتمر معرض للصناعات اليمنية المتميزة أو الحاصلة على شهادات الجودة العالمية، إضافة إلى مشاركة بعض الشركات الماليزية لعرض منتجاتها من التكنولوجيا والمعدات الصناعية.

ويتضمن المؤتمر عشر جلسات حوارية يتحدث في الجلسة الرئيسية الدكتور مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا السابق، وتتركز بقية الجلسات حول تطور الصناعة اليمنية، واتجاهات استراتيجية التنمية الصناعية، والبنية التحتية الصناعية، والصناعات الصغيرة والمتوسطة، والتمويل والاستثمار الصناعي، والإدارة الصناعية "الحكومي والخاص"، وعوامل تعزيز القدرة التنافسية للصناعة الوطنية، وعرض تجارب دولية في التنمية الصناعية. أما الجلسة الختامية التي ستكون مفتوحة مع الحكومة فسوف يترأسها نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي عبد الكريم إسماعيل الأرحبي، وتعرض فيها توصيات المؤتمر التي ستصبح وثيقة إرشادية لتطوير القطاع الصناعي في اليمن.

وأكدت غرفة تجارة وصناعة حضرموت أن القطاع الصناعي يعتبر من أهم القطاعات الإنتاجية لتحقيق التنمية الصناعية، حيث يمثل القاعدة المادية للنهوض بالاقتصاديات المختلفة ويساهم في ارتفاع مستويات الإنتاج والدخل القومي ورفع مستوى الاستخدام والاستغلال العلمي والموضوعي للموارد المتاحة وحسن استخدام وتأهيل الموارد البشرية. وقالت إن القطاع الصناعي يعتبر البديل الاستراتيجي لمستقبل اليمن لتحقيق التنمية المنشودة والقضاء على الفقر والبطالة وخاصة مع اتجاه تراجع مؤشرات الإنتاج النفطي. وأضافت إنه برغم هذه الأهمية الإستراتيجية للقطاع لم يلق الاهتمام المطلوب ليؤدي دوره في خلق مستقبل اليمن، علاوة على أن الصناعة اليمنية ما زالت تواجه تحديات كبيرة في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق وتحرير التجارة، الأمر الذي جعلها في قلب المنافسة العالمية بعد حقبة من الحماية، فأصبح المنتج الوطني مهدداً بالانحسار والاندثار مع غزارة السلع المتوافدة من جميع أنحاء العالم الأمر الذي يستدعي من الحكومة ومن القطاع الخاص العمل سوياً بمسئولية كبيرة على مواجهة التحديات ومعالجة جميع القضايا التي تعوق التنمية الصناعية سواء للمشاريع القائمة منها أم الجديدة والرقي بالجودة لرفع شعار «صنع في اليمن».

محرك للنشاط الاقتصادي

ويعد القطاع الصناعي من القطاعات الهامة والمحركة للنشاط الاقتصادي نظراً لامتلاكه قدرات وإمكانات تؤهله لمساهمة كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة. وقد شكلت حصة قطاع الصناعة في اليمن حوالي ١٤,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي بما يمكنه من زيادة مساهمته في معدل النمو الاقتصادي الحقيقي. وتعتبر إمكانيات تحسين إنتاجية قطاع الصناعة أعلى منها في قطاعات أخرى لما لهذا القطاع من تشابكات وروابط متعددة أمامية وخلفية مع بقية القطاعات، كما أنه قطاع مؤهل يستقطب التكنولوجيا الحديثة ويستوعبها ويؤدي إلى رفع مستوى إنتاجها وبالتالي زيادة مساهمته في النمو الاقتصادي.

كما يساهم قطاع الصناعة في التشغيل، حيث تمكن من استيعاب ما نسبته ٨,٣٪ من إجمالي القوى العاملة حتى العام ٢٠٠٧. وبمقارنة هذه المساهمة مع حصته في الناتج المحلي الإجمالي يتضح أن قطاع الصناعة اليمني رغم محدودية ما قدمته إليه الدولة قياساً بما قدمته وتقدمه كثير من الدول في محيطنا الإقليمي لهذا القطاع، قادر على الإسهام في توفير فرص عمل جديدة، خاصة إذا ما تم تطوير المشاريع الخاصة بالمناطق الصناعية وإعطاء مزيد من الاهتمام لتنفيذ متطلبات البنية التحتية مع تبني سياسات وإجراءات تدعم وتطور الصناعات الصغيرة التي بحكم طبيعتها وعددها تستوعب القدر الأكبر من العمالة، حيث تشير البيانات المتوافرة إلى أن مساهمة الصناعات الصغيرة التي تشغل عمالة من ١- ٤ عمال بلغت ما نسبته ٥١,٥٪ من إجمالي عدد العاملين في قطاع الصناعة، خاصة وأن هذا القطاع يعمل على تطوير القدرات الفنية للعاملين فيه ولقطاع الصناعة عموماً.

وقد ساهمت الصناعات الإستخراجية بما نسبته ١,١٪ من إجمالي القيمة المضافة لقطاع الصناعة في عام ٢٠٠٧ وبالمقابل فقد ساهمت الصناعات التحويلية بما نسبته ٩٦٪ خلال نفس العام. ويمتلك النشاط الصناعي بشقيه الإستخراجي والتحويلي قدرات وإمكانات تؤهله للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية بصورة تفوق مساهمة القطاعات الأخرى وذلك لقدرة هذا القطاع وتميزه في خلق قيمة مضافة أكبر..وضمن إطار توجه اليمن الرامي إلى مواكبة متطلبات عولمة الاقتصاد والاندماج مع الاقتصاد الإقليمي والانفتاح على الأسواق الخارجية اتخذت الحكومة خلال السنوات الأخيرة مجموعة واسعة من السياسات والإجراءات الإصلاحية شملت مختلف الميادين والقطاعات الاقتصادية. وقد هدفت تلك الجهود إلى إعادة تأهيل الاقتصاد اليمني وتحصينه من الصدمات والتأثيرات الخارجية إلى جانب العمل المتواصل من أجل تحسين قدرات الاقتصاد الوطني التنافسية في اقتصاد عالمي مفتوح أمام حركة التجارة وتدفقات رؤوس الأموال. وفي ظل تبني الدولة لذلك التوجه أصبح من الأهمية بمكان تفعيل دور القطاع الخاص وإعطائه الدور الأهم في تحقيق عملية النمو التي تستند إلى تدعيم القطاعات الإنتاجية وزيادتها.

وتتمثل أهمية تلك الإجراءات والسياسات في مدى كفايتها لتمكين المنتجات الوطنية سواء السلعية أو الخدمية من المنافسة والصمود أمام المنتجات الأجنبية في الأسواق المحلية، فضلاً عن الأسواق الخارجية لا سيما وأن المنتجات الأجنبية تتمتع بالأداء التنافسي المتفوق نظراً لمزايا وفورات التعليم ووفورات التكامل مع بقية المنشآت والقطاعات ووفورات الحجم الكبير. وتعتبر مثل هذه الإجراءات والسياسات شرطاً ضرورياً لكنه ليس كافياً لتحقيق هذه الغاية، إذ ينبغي أن يصاحبها توفر مزيد من الشروط الموضوعية والبنيوية التي تعزز من كفاءتها وبالتالي من قدرتها محلياً وخارجياً..وكانت الحملة الإعلامية لمؤتمر "الصناعة مستقبل اليمن" بحضرموت قد انطلقت الأربعاء الماضي بعقد لقاء تشاوري في صنعاء برئاسة وزيري الإعلام حسن اللوزي والصناعة والتجارة الدكتور يحيى المتوكل مع القيادات الإعلامية ورئيس جمعية الصناعيين اليمنيين عبد الواسع هائل سعيد، ورئيس نادي رجال الأعمال اليمنيين أحمد بازرعة، تلاه مؤتمر صحفي بمشاركة رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة حضرموت رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر عمر عبد الرحمن باجرش.